

1. التعريف

هذه الشروط ، تحكم العلاقة العقدية بين الشركة والمشتري ، ويقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة إلى جانب كل منها ما لم يتضح من صراحة النص أو يقتضي سياق الكلام غير ذلك :-

البضاعة	تعنى المواد التي تنتجها الشركة موضوع العقد المبرم بين البائع / الشركة والمشتري.
المشتري البائع/الشركة	يعنى من يشتري البضاعة سواء كان شخص طبيعي أو اعتباري. يعنى شركة سينثومر الشرق الأوسط أو أي شركة أخرى يرد اسمها في الفاتورة المصاحبة للبضاعة.
العقد	يعنى العقد المبرم بين البائع والمشتري لبيع وشراء البضاعة.

2. الانطباق

1-2 يحكم العقد بهذه الشروط والأحكام من أجل استبعاد كافة الشروط والأحكام الأخرى(بما في ذلك أي شروط ينوي المشتري أن تطبق بموجب أي أمر شراء أو تأكيد طلبية أو أي مستند آخر).

2-2 في حال عدم إمكانية تطبيق جزء من هذه الشروط والأحكام، أو في حال وجدت من قبل أي محكمة أو جهة ذات اختصاص قضائي أنها غير قانونية كلياً أو جزئياً أو غير قانونية أو باطلة أو غير منطقية، يعتبر ذلك الجزء المخالف قابلاً للفصل عن بقية الشروط والأحكام وبالتالي تصبح بقية الشروط والأحكام نافذة وقابلة للتطبيق.

3-2 تحكم هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً للنظام المطبق في الدولة المسجل بها البائع.

3. عرض السعر وأمر الشراء

1-3 أي سعر يعرض من قبل البائع، لا يعدو أن يكون دعوة للمشتري لأن يتقدم بعرض من جانبه، ولا تعتبر أي طلبية مقدمة من قبل المشتري إلى البائع بناء على عرض السعر ملزماً للبائع ما لم يكن البائع قد قبلها صراحة.

2-3 تعامل أوامر الشراء على أنها مقبولة فقط في حال أن تكون الموافقة قد تم تأكيدها خطياً من قبل البائع أو جرى تسليم البضاعة والخدمات بالموافقة الضمنية من قبل البائع.

4. التنازل والإنهاء

1-4 روعي في إبرام العقد شخصية المشتري ، وبالتالي لا يحق له أن يتنازل عن العقد أو أي المصلحة فيه للغير دون الحصول على موافقة خطية من البائع .

2-4 تستخدم البضاعة التي يتم توريدها بموجب العقد فقط من قبل المشتري وفي معالجته الصناعية، لا لإعادة بيعها دون الحصول على موافقة خطية من البائع.

2-4 إذا تنازل البائع عن أي حق له أو عن أي إخلال أو تقصير ، فإن ذلك التنازل لا يعني تنازلاً عن أي حق أو مصلحة أخرى أو تنازلاً عن أي إخلال أو تقصير لاحق.

5. الأسعار

1-5 ما لم يتم الاتفاق خطياً بين الطرفين على خلاف ذلك ، يصبح عرض الأسعار على أساس تسليم المصنع بالأسعار السارية وقتذاك، ولا تدخل فيها ضرائب القيمة المضافة أو رسوم جمارك الاستيراد وأي رسوم (كما انطبقت) تضاف إلى السعر المتفق عليه في تاريخ إصدار أي فاتورة. ولا تطبق أي حسومات أو خصميات إلا إذا تم الاتفاق عليها خطياً مع المشتري وبترتيب منفصل. وفي حال وجود عقد بسعر ثابت، يحق للبائع تغيير هذا السعر، بموجب إشعار خطي للمشتري. وللمشتري إنهاء ما تبقى من العقد خلال عشرة أيام من إشعار تغيير السعر ، بموجب إشعار خطي للبائع يسوى على أثره مستحقات كل من الطرفين . وذلك كله ما لم يتفق في العقد على خلاف ذلك.

2-5 تثبت الأسعار بالعملة المحلية للبائع في تاريخ عرض الأسعار إلا إذا تم الاتفاق مع المشتري على خلاف ذلك. وفي حال الاتفاق على اعتماد عملة أخرى، ستطبق الأسعار على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ عرض السعر.

6. الكميات

1-6 وزن البضاعة التي تم بيعها هو الوزن المؤكد بمصنع البائع إلا إذا اتفق الطرفان صراحة على اعتماد الوزن بمصنع المشتري. وسيكون الوزن مقبولاً لدى الطرفين واعتماد صحته ليكون الأساس الذي تعد الفاتورة على ضوئه. ويحق لأي من الطرفين الفحص أو التحقق من صحة قراءة جسر الميزان. ولا يكون البائع مسؤولاً عن أي نقصان وزن أثناء الترحيل.

2-6 يجوز للبائع أن يسلم مقابل أي أمر كمية زيادة أو ناقصة بنسبة عشرة في المائة من الوزن أو الحجم المطلوب دون تحمل أي نوع من المسؤولية مهما كانت، ما دام البائع يعدل الوزن أو الحجم على الفاتورة وفقاً لذلك. ويجوز للبائع أن يسلم البضاعة مجزأة على دفعات واعتبار كل دفعة عملية بيع منفصلة.

7. تراخيص الاستيراد

كافة تراخيص الاستيراد هي مسؤولية المشتري ولا يعفى المشتري من التزاماته بموجب هذا العقد جراء منع الاستيراد جزئياً أو كلياً ، أو في حال الرفض أو عدم إتاحة أي رخصة استيراد أو فرض أي شروط أو أحكام لمنح هذه الرخصة.

8. التسليم

- 1-8 البضاعة التي تم تسليمها على أساس " أجرة الشحن والتأمين دفعت من قبل البائع " سيتم تأمينها من قبل البائع أثناء النقل. والبضاعة التي تسلم على أساس الأسعار "تسليم المصنع" أو " أجرة الشحن دفعت من قبل البائع" ترسل علي مسؤولية المشتري.
- 2-8 كافة تواريخ التسليم تكون تقريبية وغير مقيدة قانوناً للبائع، الذي يلتزم ببذل قصارى جهده لتسليم البضاعة في الوقت المحدد لذلك. وفي حال عدم تحديد تواريخ للتسليم، يكون التقيد بتسليم البضاعة خلال مدة زمنية معقولة.
- 3-8 مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الشروط والأحكام ، لا تكون الشركة مسؤولة عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو استتباعية تشمل دون حصر خسارة الأرباح والخسارة التجارية والمساس بشهرة العمل وما شابه ذلك، والتكاليف أو الأضرار أو الرسوم أو النفقات الناجمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أي تأخير في تسليم البضاعة (حتى إذا جاء ذلك نتيجة تقصير من البائع).
- 4-8 أي تكاليف إضافية يتم تحملها جراء عمليات التسليم السريع بناء علي طلب المشتري تحمل على حساب المشتري وتضاف إلى الفاتورة.
- 5-8 يعتبر التسليم قد نفذ فعلاً عندما توضع البضاعة تحت تصرف المشتري إما في مكان التسليم المتفق عليه، أو في حال عدم الاتفاق علي مكان للتسليم، يكون المكان هو مصنع أو مستودع البائع.
- 6-8 في حال عدم وصول البضاعة للمشتري لضياعتها أو تلفها في طريقها إليه ، يجب على المشتري إشعار البائع والشركة الناقلة للبضاعة خلال عشرة أيام من تاريخ إصدار الفاتورة أو إذن الشحن ، وفي حال عدم الإشعار طبقاً لهذا البند، لن يكون البائع مسؤولاً مهما كان الأمر لدي المشتري على عدم التسليم، ويكون المشتري مسؤولاً عن سداد قيمة البضاعة.

9. انتقال المخاطر والملكية

- 1-9 تنتقل مخاطر البضاعة إلى المشتري عند نقطة التسليم.
- 2-9 لكون عقد البيع هذا هو بيع بثمن مؤجل فانه على الرغم من تسليم البضاعة إلى المشتري ، تبقى ملكية البضاعة للبائع حتى يسوي المشتري كافة التزاماته نحو البائع. وفي الفترة من تسليم البضاعة حتى دفع قيمتها كاملاً يحتفظ المشتري بالبضاعة كوديعة لصالح البائع و يتعهد المشتري بالمحافظة على البضاعة و تخزينها بالطريقة الصحيحة وفق معيار الشخص الحريص ووفق الشروط التي يضعها البائع ويحددها وفق نص الفقرة (10-3) أدناه.

3-9 في حال فوات تاريخ سداد أي فاتورة مستحقة أو إفلاس أو إفسار المشتري أو شروعه في تصفية ممتلكاته أو إصدار أمر إقفال ضده أو تعيين حارس قضائي أو إداري أو مدير علي أصوله، أو دخله أو على أي جزء من ذلك أو تم إجراء ترتيبات مع الدائنين، تصبح كافة مستحقات البائع طرف المشتري مستحقة فوراً وقابلة للدفع ويحق للبائع خيار المطالبة بها ودياً وإلزام البائع بسدادها قانوناً أو فسخ العقد وإسترداد بضاعته ويجوز له أن يدخل مباني ومستودعات المشتري لهذا الغرض.

10. الضمان والمسئولية

1-10 يضمن البائع بأن البضاعة ستكون طبقاً لمواصفات البائع. وتستنثي كافة الضمانات أو الشروط الأخرى كالمتصلة بالجودة أو الوصف (الصلاحية أو خلاف ذلك) ماعدا الإستثناءات التي لا يسمح بها النظام في دولة البائع.

2-10 ما لم يجرى التحديد بخلاف ذلك، لا يضمن البائع ملائمة البضاعة لأي غرض بعينه، حتى إذا تمت معرفة ذلك الغرض، وكذلك لا ضمان على أي غرض قد يكون عرض ضمناً من التسمية أو الوصف أو الهيئة التي تباع بها البضاعة، ولا جاء في أي مشورة أو نصح أو توصية من قبل البائع أو العاملين لديه أو وكلائه.

3-10 يلتزم المشتري بإتباع التعليمات الواردة له من قبل البائع فيما يتعلق باستخدام واستعمال البضاعة وإجراء عمليات التغليف والتعبئة. والإخفاق في التقيد بذلك يعفي البائع من كافة المسئوليات مهما كان طابعها.

4-10 مسئولية البائع أمام المشتري عن أي خسارة أو ضرر (غير الموت أو الإصابة الشخصية أو تقديم المعلومات بشكل احتيالي) ينشأ (سواء كان من إهمال البائع نفسه أو لم يكن) مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من توريد أو استخدام البضاعة أو من التعبئة أو المنصات النقالة أو الحاويات التي تسلم عن طريقها البضاعة ستكون محصورة وعلى قدر قيمة فاتورة البضاعة التي سلمت والتي تسببت في وقوع الخسارة أو الضرر. ولن يكون البائع مسئولاً أمام المشتري عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو استتباعي (سواء كان خسارة في الأرباح أو خسارة العمل التجاري أو المساس بشهرته أو خلاف ذلك)، تكاليف أو نفقات أو مطالبات أخرى للتعويض المترتب على ذلك، مهما كانت (وكيفما حدثت) التي تنشأ جراء تنفيذ هذا العقد أو تكون مرتبطة به.

فيما عدا ذلك يتحمل المشتري كامل المسئولية التي تنشأ للغير في مواجهة البائع أو عن البضاعة .

11. الإشعار بوقوع الضرر أو الخسارة

1-11 مع مراعاة أحكام الفقرة (1-10) أعلاه يجب فحص كافة البضاعة واختبارها من قبل المشتري عند التسليم.

2-11 سواء أجري هذا الفحص أو لم يتم إجراؤه ، يجب تقديم أي مطالبة خاصة بالبضاعة من قبل المشتري خطياً ، خلال أربعة عشر يوماً من التسليم وقبل استخدام المشتري البضاعة وفي حال عدم إجراء ذلك، تعتبر البضاعة قد سلمت وفقاً للعقد ، ولا يحق للمشتري الادعاء خلاف ذلك.

3-11 في حال أنه، وخلال أربعة عشر يوماً بعد التسليم، تم إشعار البائع عن مشكلة في الجودة تم إثباتها بالتالي لإقناع البائع، يسلم البائع باختياره بضاعة جديدة في مقابل البضاعة القديمة أو إعطاء تخفيض يحدده البائع في سعر البضاعة للتسوية.

4-11 تحدد أي مطالبة متعلقة بالجودة من قبل المشتري عن طريق الإشارة لعينات التحكم المسحوبة في وقت الصناعة وحفظها في مختبرات البائع. وتكون نتائج فحوصات عينات التحكم هذه نهائية في كافة النواحي فيما يتعلق بهذه المطالبة.

12. القوة القاهرة والحادث الطارئ:-

لن يكون البائع مسؤولاً عن أي تأخير أو تقصير في تنفيذ التزاماته العقدية أو إذا كان التأخير أو التقصير يعود لأسباب خارجة عن إرادته وتحكمه ، وتشتمل تلك الأسباب على سبيل المثال لا الحصر الحريق أو الحوادث أو الإضرابات أو الأحداث العمالية الأخرى أو الإقفال أو العواصف أو سوء الأحوال الجوية أو الحرب أو قوانين الدولة أو التدخل أو قلة العمال أو المواد أو الوقود أو الكهرباء أو الغاز أو النقل أو توقف الماكينات أو خلل في المواد أو عدم أداء الطرف الثالث أو الموردين لالتزاماتهم أو تأخير من قبل المشتري في إعطاء التعليمات أو أي سبب آخر مهما كان خارج نطاق سيطرة البائع. وفي حال حدوث أي تأخير أو تقصير ، يكون البائع مسؤولاً عن الإلغاء أو التعليق الكامل أو الجزئي لأي عمليات تسليم، وإشعار المشتري خطياً بذلك.

13. التعبئة

1-13 ينبغي إعادة حاويات الشحن السائب المملوكة للبائع المتاحة للمشتري بغرض تسليم البضاعة إلى مصنع المشتري خلال أربعة وعشرين ساعة وهي مدفوعة أجرة النقل والتأمين بعد تسليم البضاعة.

2-13 في حال إن ينص إشعار تسليم البضاعة من البائع بان تجهيزات الطرود المخصصة لنقل البضاعة /الحاويات التي سلمت بها البضاعة قابلة للرد إلى البائع، يلتزم المشتري بإعادة هذه التجهيزات فارغة إلى عنوان البائع الموضح في إشعار التسليم بحالة جيدة، وسداد أجرة الشحن خلال ثلاثة أشهر من التسليم، بخلاف ذلك، تخصم قيمة هذه الحاويات بقيمة الاستبدال وسوف لن يكون هناك اعتماد مستحق علي التجهيزات التي أجريت بها خصومات من قبل البائع. وتتضمن هذه التجهيزات حاويات الشحن السائب الصغيرة والأقفاص والصناديق أو أي حاويات أخرى و المنصات النقالة. ويطبق قانون التعبئة في دولة تسجيل البائع.

14. تسوية الفواتير

1-14 تدفع الفواتير في الشهر الذي يلي الشهر الذي تصدر فيه فاتورة البائع، إلا إذا تم الاتفاق خطياً على خلاف ذلك.

2-14 يجب سداد الفواتير المستحقة كاملة دون أي خصومات.

3-14 عندما يكون المشتري مدين بأي مبلغ للبائع فات موعده استحقاقه، أو في أي وقت يكون درجة ملاءة المشتري في رأي البائع قد فسدت لأي سبب كان، للبائع حرية التصرف المطلق في طلب سداد كافة الأرصدة المعلقة سواء أكانت مستحقة أو غير مستحقة وإلغاء أو تعليق كافة الأوامر المطلوب تنفيذها ويتوقف عن إجراء أي عمليات تسليم أخرى إلا إذا أُسئلم كامل قيمة مبالغه. ولا يحق للمشتري أن يعرض أو يحجز السداد لأي مطالبة مهما كانت الأسباب إلا إذا تم الاتفاق صراحة وخطياً على ذلك من قبل البائع.

4-14 غرامة التأخير

مع عدم الإخلال بالمادة (9) اعلاه يحق للبائع أن يفرض على المشتري غرامة تأخير قدرها 50 ريال عن كل يوم تأخير في سداد الفاتورة المستحقة للبائع بحد أقصى (10%) عشرة بالمائة من قيمة الفاتورة المتأخر سدادها، وتتعدد الغرامة بمقدار الفواتير المتأخرة، ويجوز للبائع إيقاف توريد وبيعه البضاعة للمشتري حتى تمام سداده قيمة الفواتير المتأخره وغرامات التأخير المترتبة على ذلك.

15. البراءات والعلامات التجارية

1-15 تظل الطرق الإجرائية والصيغة التي قدمها البائع للمشتري لاستعمالها في معالجته الصناعية ملكية ملكه للبائع ولا يجوز إعطائها لأي طرف ثالث دون تفويض خطي من قبل البائع.

2-15 يجوز وضع العلامة التجارية أو بيع البضاعة التي تم بيعها تحت العلامات التجارية المسجلة للبائع أو أي من الشركات التابعة من قبل المشتري فقط تحت هذه العلامات التجارية بعد الحصول على موافقة خطية من البائع.

3-15 لم يقدم البائع ضماناً أو بياناً بأن البضاعة لا تخرق أي حقوق ملكية أو براءات أو علامة تجارية أو تصميم مسجل أو أي حقوق صناعية أخرى.